



# شرح كتاب الروض المربع على زاد المستقنع

الدرس السادس والعشرون /تتمة -باب التيمم



سلسلة المحاضرات الصوتية للشرح:

[صفحة شرح الروض المربع على التليجرام](#)

[شرح كتاب الروض المربع على إسلام ويب](#)

[رابط المتن: متن كتاب الروض المربع على موقع المكتبة الشاملة](#)

[والتفريغات تنشر على صفحة: تفريغ شرح الروض المربع](#)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله - صلى الله عليه وسلم-، أما بعد:

(ويجب التيمم بتراب) فلا يجوز التيمم برمل وجص ونحيت الحجارة ونحوها (طهور) فلا يجوز بتراب تيمم به لزوال طهوريته باستعماله، وإن تيمم جماعة من موضع واحد جاز كما لو توضئوا من حوض واحد يغترفون منه، ويعتبر أيضاً أن يكون مباحاً فلا يصح بتراب مغصوب، وأن يكون (غير محترق) فلا يصح بما دق من خزف ونحوه، وأن يكون (له غبار) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: {فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ} [المائدة: 6] فلو تيمم على لبد أو ثوب أو بساط أو حصير أو حائط أو صخرة أو حيوان أو بردعة أو شجر أو خشب أو عدل أو شعير ونحوه مما عليه غبار صح، وإن اختلط التراب بذي غبار غيره كالنورة فكما خالطه طاهر. (وفروضه) أي فروض التيمم (مسح وجهه) سوى ما تحت شعره ولو خفيفاً وداخل فم وأنف ويكره (و) مسح (يديه إلى كوعيه) لقوله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لعمار: «إنما كان يكفيك أن تقول بيدك هكذا» ثم ضرب بيديه إلى الأرض ضربة واحدة ثم مسح الشمال على اليمين وظاهر كفيه ووجهه». متفق عليه (و) كذا (الترتيب) بين مسح الوجه واليدين، (والموالة بينهما) بأن لا يؤخر مسح اليدين بحيث يجف الوجه لو كان مغسولاً فهما فرضان (في) التيمم عن (حدث أصغر) لا عن حدث أكبر أو نجاسة ببدن؛ لأن التيمم مبني على طهارة الماء.

(وتشترط النية لما يتيمم له) كصلاة أو طواف أو غيرهما (من حدث أو غيره) كنجاسة على بدنه، فينوي استباحة الصلاة من الجنابة والحدث إن كانا أو أحدهما أو عن غسل بعض بدنه الجريح أو نحوه؛ لأنها طهارة ضرورة فلم ترفع الحدث فلا بد من التعيين تقوية لضعفه، فلو نوى رفع الحدث لم يصح (فإن نوى أحدهما) أي الحدث الأصغر أو الأكبر أو النجاسة بالبدن (لم يجزئه عن الآخر) لأنها أسباب مختلفة، والحديث «وإنما لكل امرئ ما نوى» وإن نوى جميعها جاز للخبر، وكل واحد يدخل في العموم فيكون منوياً، (وإن نوى) بتيممه (نفلاً) لم يصل به فرضاً؛ لأنه ليس بمنوي وخالف طهارة الماء؛ لأنها ترفع الحدث، (أو) نوى استباحة الصلاة (و أطلق) فلم يعين فرضاً ولا نفلاً (لم يصل به فرضاً) ولو على الكفاية ولا نذراً؛ لأنه لم ينو وكذا الطواف، (وإن نواه) أي نوى استباحة فرض (صلى كل وقته فروضاً ونوافل) فمن نوى شيئاً استباحه ومثله ودونه، فأعلاه فرض عين، فنذر، ففرض كفاية، فصلاة نافلة، فطواف نفل، فمس مصحف، فقراءة قرآن، فلبث بمسجد.

(ويبطل التيمم) مطلقاً (بخروج الوقت) أو دخوله ولو كان التيمم لغير صلاة ما لم يكن في صلاة الجمعة أو نوى الجمع في وقت ثانية من يباح له فلا يبطل تيممه بخروج وقت الأولى؛ لأن الوقتين صاراً كالوقت الواحد في حقه. (و) يبطل التيمم عن حدث أصغر (بمبطلات الوضوء) وعن حدث أكبر بموجباته؛ لأن البطلان له حكم المبدل، وإن كان لحيض أو نفاس لم يبطل بحدث غيرهما، (و) يبطل التيمم أيضاً (بوجود الماء) المقدور على استعماله بلا ضرر إن كان تيمم لعدمه وإلا فبزوال مبيح من مرض ونحوه (ولو في الصلاة) فيتطهر ويستأنفها (لا) إن وجد ذلك (بعدها) فلا تجب إعادتها وكذا الطواف، ويغسل ميت ولو صلى عليه وتعاد.

(والتيمم آخر الوقت) المختار (لراجي الماء) أو العالم وجوده ولمن استوى عنده الأمران (أولى) لقول علي - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - في الجنب: يتلوم - أي يتأني - ما بينه وبين آخر الوقت فإن وجد الماء وإلا تيمم. (وصفته) أي كيفية التيمم (أن ينوي) كما تقدم (ثم يسمي) فيقول: بسم الله، وهي هنا كوضوء (ويضرب التراب بيديه مفرجتي الأصابع) ليصل التراب إلى ما بينهما بعد نزع نحو خاتم ضربه واحدة، ولو كان التراب ناعماً فوضع يديه عليه وعلق بهما أجزأه (ويمسح وجهه بباطنهما) أي بباطن أصابعه، (و) يمسح (كفيه براحتيه) استحباباً فلو مسح وجهه بيمينه ويمينه بيساره أو عكس صح. واستيعاب الوجه والكفين واجب سوى ما يشق وصول التراب إليه، (ويخلل أصابعه) ليصل التراب إلى ما بينهما ولو تيمم بخرقه أو غيرها جاز، ولو نوى وصمد للريح حتى عمت محل الفرض بالتراب أو أمره عليه ومسحه به صح لا إن سفته الريح بلا تصميد فمسحه به.

فقد انتهى بنا الكلام في الدرس الماضي عند قول المؤلف -رحمه الله-: "ويجب التيمم بتراب طهور..." إلى آخره، لكن فات شيء لم نشرحه، وهو قول المؤلف -رحمه الله-: "ولا يتيمم لخوف فوت جنازة، ولا وقت فرض إلا إذا وصل مسافر إلى الماء وقد ضاق الوقت، أو علم أن النوبة لا تصل إليه إلا بعده، أو علمه قريباً وخاف فوت الوقت إن قصده".

يقول المؤلف هنا إنه: لا يتيمم لخوف فوت جنازة، يعني: مطلقاً. لا يتيمم الإنسان لخوف فوت الجنازة إذا توضأ تفوته الجنازة فيتيمم ليدركها، نقول لا تتيمم لخوف فوت الجنازة، ولا لخوف وقت فرض إذا كان الإنسان لو توضأ يفوته وقت فرض، لا يتوضأ = هذا هو الأصل إلا في مسائل استثنائها المؤلف، فقال: "إلا إذا وصل مسافر إلى ماء وقد ضاق الوقت" فلا يصح التيمم خوف فوت جنازة، وكذلك العيد، وكذلك الصلاة المكتوبة إلا إذا وصل المسافر إلى الماء وقد ضاق الوقت؛ يعني ضاق الوقت عن طهارته بالماء.

"أو علم أن النوبة لا تصل إليه إلا بعده". يعني أو لم يضق الوقت، ولكنه علم أن النوبة لا تصل إليه ليستعمل الماء إلا بعد خروج الوقت؛ لأن الناس وصلوا إلى الماء، ويأخذونه واحداً بعد واحد، فنوبته لا تأتیه إلا إذا خرج الوقت. فهنا هو غير قادر على استعمال الماء في الوقت فيستصحب حال عدمه له، بخلاف من وصل إلى الماء وتمكن من الصلاة به في الوقت ثم أخر حتى ضاق الوقت؛ هذا كان قادراً على استعمال الماء، ولكنه هو الذي فرط = فهذه الحالة الثانية: "أو علم أن النوبة لا تصل إليه إلا بعده".

"أو علمه قريباً وخاف فوت الوقت إن قصده" = هذه الحالة الثالثة في كلام المؤلف، وهي: إذا علم المسافر أن الماء قريب، ولكنه خاف فوت الوقت لو قصد الماء لو ذهب إليه أو قصده؛ يعني: دل عليه ثقة أنه قريب، وخاف إذا قصده أن يفوت الوقت.

= فهذه الأحوال التي تستثنى من قوله: ولا يتيمم خوف وقت فرض، إلا في هذه المسائل، وهي:

- 1- إذا وصل المسافر إلى الماء وقد ضاق الوقت.
- 2- أو علم أن النوبة لا تصل إليه إلا بعده.
- 3- أو علمه؛ أي علم الماء قريباً بدلالة ثقة أو نحو ذلك، ولكنه خاف أن يفوت الوقت لو قصد الماء.

نكمل ما وقفنا عنده؛ قال المؤلف -رحمه الله-: "ويجب التيمم بتراب" هنا شرع المؤلف في بيان شرط من شروط التيمم، وهو أنه لا بد أن يكون بتراب طهور مباح غير محترق له غبار.

فلا يصح التيمم إلا بالتراب خاصة؛ خرج به الرمل وغير ذلك مما يكون على صعيد الأرض، فكل ما سوى التراب لا يصح التيمم به؛ وذلك لأن الله -عز وجل- قال: {فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا} [النساء: 43، المائدة: 6]، قال ابن عباس: "هو تراب الحرث"، وأيضًا فالله -عز وجل- قال: {فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ} [المائدة: 6]؛ وما لا غبار له كالصخر لا يمسح بشيء منه.

وقال ابن عباس: "الصعيد تراب الحرث، والطيب الطاهر". ولذلك قال النبي -صلى الله عليه وسلم-: "وجعل لي التراب طهورًا" فخص التراب بحكم الطهارة، وذلك يقتضي نفي الحكم عما عداه؛ لأنه قصر الكلام على التراب.

وفي حديث حذيفة -رضي الله عنه- قال النبي -عليه الصلاة والسلام-: "وجعلت لنا الأرض مسجدًا، وجعلت تربتها لنا طهورًا إذا لم نجد الماء"؛ فلما خص التربة بالذكر بعد تعميم الأرض بكونها مسجدًا؛ عُلِمَ أنها مختصة بالحكم؛ ولأن الرمل لا يلصق باليد فأشبهه الحصباء، ولأن طهارة الوضوء خصت بالنوع الذي هو أصل المائعات؛ وكذلك التيمم يخص بالنوع الذي هو أصل الجامدات وهو التراب.

فالمذهب أنه لا بد أن يكون المُتَيَمَّم به ترابًا، وأن يكون مباحًا فلا يصح بالمغصوب ونحوه من المحرمات لحديث: "من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد". فالتراب المغصوب كالماء المغصوب؛ لا تصح الطهارة به في طهارة الحدث فالتراب المغصوب لا يصح أن يتطهر به الإنسان.

أيضًا يشترط أن يكون التراب المباح طهورًا؛ فلا يصح أن يتيمم بتراب طاهر وهو الذي سبق استعماله، كالماء الطاهر أيضًا؛ فكما أن الماء فيه طاهر وطهور، فالتراب أيضًا فيه طاهر وطهور.

كذلك يشترط أن يكون التراب غير محترق يعني لم تمسه النار؛ فلا يصح التيمم بما حرق كالخزف ونحوه؛ لأن حرقه بالنار وطبخه أخرجه عن أن يقع عليه اسم التراب.

أيضًا يشترط أن يكون له غبار يعلق باليد، حتى لو كان هذا الغبار على ثوب، أو على بساط، أو حصير، أو حائط، أو صخرة، أو نحو ذلك، لكن تراب وُجد على هذه الأشياء، وجاء وضرب عليه، وعلق بيده غبار؛ فإنه يصح أن يتيمم به حتى مع وجود تراب خالص ليس على شيء مما تتقدم، وبالتالي إذا كانت الأرض سبخةً ولكن عليها تراب له غبار؛ فيصح التيمم بهذا التراب الذي له غبار.

فالمقصود هنا: أنه لا يصح التيمم إلا بتراب طهور له غبار؛ سواء كانت الأرض ترابًا، أو كان هذا التراب الذي له غبار على شيء آخر كثوب أو حائط أو صخر أو غير ذلك؛ حتى مع وجود التراب الخالص الذي ليس على شيء مما ذكرناه. فالشرط إذن هو غبار التراب وليس التراب ذا الغبار؛ وهذا خلافًا لما استشكله بعض المحسّنين.

قال المؤلف هنا: "ويجب التيمم بتراب؛ فلا يجوز التيمم برمل وجصّ ونحت الحجارة ونحوها، طهور؛ فلا يجوز بتراب تُيَمَّم به لزوال طهوريته باستعماله" فلا يجوز التيمم بتراب تُيَمَّم به وهو الذي تنثر من أعضاء المتيمم؛ لزوال طهوريته باستعماله.

قال: "وإن تيمم جماعة من مكان واحد جاز كما لو توضؤوا من حوض واحد يغترفون منه" وهذا لا إشكال فيه، كما أنه لو توضأ الإنسان من حوض فيه ماء، وكلهم يغترفون من هذا الحوض ويغسلون أعضاءهم؛ فإن المُستعمل هو الذي يتناثر من الأعضاء، وليس الذي يُغترف منه.

قال: "ويعتبر أيضًا أن يكون مباحًا؛ فلا يصح بتراب مغصوب، وأن يكون غير محترق؛ فلا يصح بما دُقَّ من خزف ونحوه".

قال: "وأن يكون له غبار لقوله تعالى: {فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ} [المائدة: 6]" فالذي لا غبار له لا يمسح بشيء منه.

قال: "فلو تيمم على لبد أو ثوب أو بساط أو حصير أو حائط أو صخرة أو حيوان أو برذعته أو شجر أو خشب أو عدل شعير ونحوه مما عليه غبار صح" فالمقصود إذن: أن يكون هناك غبار تراب يتيمم به الإنسان، المقصود غبار التراب وليس التراب الذي له غبار؛ ولهذا قالوا: حتى لو وُجد تراب خالص هنا؛ فإن له أن يتيمم بهذا الغبار الذي وجد على اللبد والثوب ونحو ذلك.

قالوا أيضًا: ولا يتيمم بطين رطب؛ لأنه ليس بتراب، لكن إن أمكن تجفيف هذا الطين الرطب والتيمم به قبل خروج الوقت لزمه ذلك؛ لأنه قادر على استعماله في الوقت فلزمه. فإن لم يمكنه إلا بعد خروج الوقت لم يلزمه.

قال المؤلف -رحمه الله-: "وإن اختلط التراب بذي غبار غيره كالنورة؛ فكما خالطه طاهر" النورة شيء كان يستعمل في إزالة الشعر في الماضي. التنوير: إزالة الشعر بالنورة، والنورة: نوع من أنواع الحجر، ويطلق على أخلاط تضاف إلى الكلس من زرنخ وغيره، ويستعمل هذا لإزالة الشعر.

فلو خالط التراب شيء له غبار، التراب الآن له غبار، وخالطه شيء أيضًا ذو غبار مما لا يصح التيمم به كالنورة ودقيق البر ونحو ذلك؛ فحكمه حكم الماء إذا خالطته الطاهرات، قال: "فكما خالطه طاهر"؛ يعني حكمه: نقول هنا كما نقول في الماء الطهور إذا خالطه شيء طاهر: فإن كانت الغلبة للتراب جاز، وإن كانت الغلبة لما خالطه فإنه لا يجوز قياسًا على الماء.

وعُلم من كلام المؤلف -رحمه الله-: أنه إذا خالط التراب شيء لا غبار له فإنه لا يمنع التيمم بالتراب: كالبر والشعير ونحو ذلك؛ لأنه قال: إن اختلط التراب بذي غبار غيره فكما خالطه طاهر. أما الذي لا غبار له فلا يمنع التيمم بالتراب؛ لأنك ستتيمم بغبار التراب.

كذلك أيضًا: لو خالطته نجاسة فإنه لا يجوز التيمم به وإن كثر التراب؛ لأن التراب لا يدفع النجاسة عن نفسه، فهو ليس كالماء.

ثم قال -رحمه الله-: "وفروضه" يعني: فروض التيمم، وقد سبق أن واجب التيمم التسمية، كما أنها واجبة في الوضوء والغسل؛ فكذاك تجب هنا وتسقط سهوًا.

قال: "وفروضه أي فروض التيمم: مسح وجهه سوى ما تحت شعر ولو خفيفًا وداخل فم وأنف ويكره" يعني من فروض التيمم: أن يمسح الإنسان وجهه ومنه اللحية، لكن المراد الظاهر؛ فما تحت الشعور حتى لو كانت خفيفة فإنه لا يمسح في التيمم، بخلاف الوضوء فإنه يستحب تخليل الشعر الكثيف، ويجب غسل باطن الشعر الخفيف، وفي الغسل يجب غسل باطن الشعور مطلقًا.

أما هنا: فيمسح وجهه سوى ما تحت الشعر حتى لو كان خفيفًا، وحتى لو كان في التيمم عن جنابة، وسوى داخل فم وأنف أيضًا؛ فإنه لا يدخل التراب في داخل فمه وأنفه، ويكره أن يدخل التراب في فمه وأنفه لأن ذلك يقدره، ويعمم وجهه ولحيته، فإن بقي من محل الفرض من الوجه شيء لم يصله التراب فإنه يُمرّ يده عليه ما لم يفصل راحته عنه؛ لأن الواجب تعميم المسح، فإن فصل الراحة وقد كان بقي عليها غبار جاز أن يمسح بها ما بقي من محل الفرض؛ لأنه غبار طهور، وإن لم يبق عليها شيء من الغبار فإنه يضرب الأرض ضربةً أخرى ليحصل له مسح باقي محل الفرض بالتراب.

وسواء كان المسح بهذه الطريقة أن يضرب الأرض بيده ثم يمسح وجهه فإن هذا يجزئه، أو أن يُمرّ وجهه على التراب يمسحه به إن شاء فإن هذا أيضًا يصح، أو أن ينوي التيمم ثم يصمد وجهه للريح فيعم التراب الوجه ويمسحه به فيصح ذلك أيضًا لوجود المسح بالتراب الطهور بعد النية. أما إذا سفت الريح التراب قبل النية فمسح به فإنه لا يجزئه؛ لأنه لم ينو التيمم، وهذا سيأتي في كلام المؤلف -رحمه الله-.

قال: "ومسح يديه إلى كوعيه، لقوله -صلى الله عليه وسلم- لعمار: 'إنما كان يكفيك أن تقول بيدك هكذا، ثم ضرب يديه الأرض ضربة واحدة، ثم مسح الشمال على اليمين، وظاهر كفيه ووجهه' متفق عليه". والمراد هنا: إلى الكوعين وليس إلى المرفقين؛ فإن الحكم إذا علق بمطلق اليدين لم يدخل فيه الذراع: كقطع يد السارق، وكمس الفرع؛ فإنه يكون بالكف. وأما رواية إلى المرفقين فإنها رواية ضعيفة لا يعول عليها.

قال المؤلف -رحمه الله-: "وكذا الترتيب بين مسح الوجه واليدين، والموالة بينهما بأن لا يؤخر مسح اليدين بحيث يجف الوجه لو كان مغسولاً. فهما فرضان في التيمم عن حدث أصغر لا عن حدث أكبر أو نجاسة ببدن؛ لأن التيمم مبني على طهارة الماء".

الترتيب والموالة كما أنهما فرضان في الوضوء فهما أيضًا فرضان في التيمم الذي عن الحدث الأصغر وليس عن الحدث الأكبر؛ لأن التيمم بدل عن استعمال الماء، فالبديل له حكم المبدل.

إذن الفرض الثالث والرابع من فروض التيمم: الترتيب والموالة في غير الحدث الأكبر يعني أنه في الحدث الأصغر؛ لأن التيمم مبني على الطهارة بالماء، فلما كان الترتيب والموالة فرضين في الوضوء فكذاك هما فرضان في التيمم القائم مقامهما، وأما التيمم لحدث أكبر أو لنجاسة ببدن فإنه لا يعتبر فيه ترتيب ولا موالة؛ لأن التيمم فرع عن طهارة الماء، قال: "لأن التيمم مبني على طهارة الماء".



وهنا قول ثانٍ في المذهب، وهو: أن الترتيب غير معتبر في التيمم، بل هو سنة حتى لو كان في الوضوء فرضاً، يعني حتى في التيمم عن الحدث الأصغر هو سنة، قال المجد جد شيخ الإسلام -رحمهما الله-: "قياس المذهب عندي أن الترتيب لا يجب في التيمم وإن وجب في الوضوء؛ لأن بطون الأصابع لا يجب مسحها بعد الوجه في التيمم بالضربة الواحدة".

التيمم كما سيأتي بيان صفته: تضرب الأرض ضربة واحدة، ثم تمسح وجهك، وتمسح بعد ذلك الكفين. بطون الأصابع التي مسحت بها الوجه لا يجب مسحها مرة ثانية عندما تمسح الوجه، بل يعتد بمسحها مع الوجه، ولو مسح الإنسان وجهه بجميع باطن يديه وبقي به غبار يكفي لظاهرهما فإنه أيضاً لا يعيد مسح الباطن بعد الوجه كما صرح به جماعة من أصحابنا؛ فقد سقط الترتيب في باطن اليد وكذلك في باطن الأصابع. ولهذا قال إن الترتيب هنا ليس فرضاً.

لكن وجه المذهب أن الترتيب سقط في باطن اليد ضرورة؛ فإننا إذا أوجبنا مسحه مرتين كان خلاف قاعدة التيمم الذي هو ضربة واحدة ومسحة واحدة، فيجب من الترتيب ما يمكن، ولا يمكن إلا هذا؛ لأنه كيف تمسح وجهك والني -عليه الصلاة والسلام- قال: "إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم"، ولأن مسح باطن اليد مع الوجه إنما حصل تبعاً لمسح الوجه، فيسقط الترتيب كما يسقط الترتيب عن أعضاء الوضوء إذا دخلت في الغسل تبعاً، ويثبت تبعاً ما لا يثبت استقلالاً، وهذه قاعدة لها فروع كثيرة. ولهذا أيضاً قال الخلوتي هنا: "فيه أنهم اكتفوا بمسح باطن الأصابع المندرج في حال مسح الوجه حيث قالوا: 'يُمسح وجهه بباطن أصابعه ثم كفيه براحتيه' وهو صريح في أنه لا يعيد مسح باطن أصابعه" = فهذا استثناء من قضية الترتيب، قال: "إلا أن يقال: الترتيب موجود في الجملة"؛ لأنك في الجملة ما تمت مسح اليدين إلا بعد أن مسحت الوجه.

قال: "وكذا الترتيب والموالة بينهما" يعني بين مسح الوجه ومسح اليدين "بأن لا يؤخر مسح اليدين بحيث يجف الوجه لو كان مغسولاً. فهما فرضان" يعني أن الموالة هنا في التيمم كالموالة في الوضوء؛ ألا يؤخر الإنسان مسح العضو عما قبله، يعني مسح اليدين عن الوجه زمناً بقدره في الوضوء؛ يعني بحيث لو قُدِّر أنك غسلت الوجه وجف الوجه، فإنه لا يصح أن تمسح اليدين لفوات الموالة، يعني تقديره بزمان الوضوء وفي الزمن المعتدل كما سبق.

"فهما" أي الترتيب والموالة "فرضان في التيمم عن حدث أصغر لا عن حدث أكبر أو نجاسة ببدن؛ لأن التيمم مبني على طهارة الماء".

ثم قال: "وتشترط النية لما تيمم له كصلاة أو طواف أو غيرهما من حدث أو غيره كنجاسة على بدنه. فينوي استباحة الصلاة من الجنابة والحدث إن كانا أو أحدهما" ويصح أن تقرأها أو أحدهما بضم الدال، "أو عن غسل بعض بدنه الجريح، ونحوه؛ لأنها طهارة ضرورة فلم ترفع الحدث، فلا بد من التعيين تقوية لضعفه، فلو نوى رفع الحدث لم يصح".

من شروط التيمم أن ينوي الإنسان، وهذه النية واجبة في كل العبادات كما عرفنا، طيب، صفة النية هنا هي نية استباحة وليست نية رفع للحدث، فلا يصح أن تنوي رفع الحدث؛ لأن التيمم ليس رافعاً للحدث.

فلو نويت رفع الحدث لم يصح، وإنما تنوي الاستباحة، استباحة فعل من الأفعال التي يمنعها الحدث: كالصلاة، والطواف، ومس المصحف.

ولا بد من تعيين نية استباحة ما يتيمم له الإنسان؛ يعين النية أنه يستبيح ما تيمم له من صلاة أو طواف، سواء كانت الصلاة فرضاً أو نفلاً، سواء كان الطواف فرضاً أو نفلاً. وذلك التيمم يكون من حدث أصغر أو أكبر أو من نجاسة ببدن، ويكفيه عن النجاسة ببدن تيمم واحد ولو تعددت مواضعه.

صفة التعيين: أن تنوي استباحة صلاة الظهر مثلاً

- من الجنابة إن كنت جنباً.
- أو من الحدث إن كنت محدثاً حدثاً أصغر.
- أو من النجاسة إن كنت نجساً.

تقول: نويت استباحة صلاة الظهر أو صلاة العصر - من الجنابة، أو تقول: من الحدث الأكبر، أو تقول: من الحدث الأصغر، أو تقول: من النجاسة.

قال: "لأنها طهارة ضرورة فلم ترفع الحدث، فلا بد من التعيين تقوية لضعفه" يعني يعتبر التعيين هنا تقوية لضعف التيمم؛ لأن التيمم أضعف من طهارة الماء فإنه مبيح وليس رافعاً.

"فينوي استباحة الصلاة من الجنابة والحدث إن كانا" يعني إن كانت عليه جنابة وكان عليه حدث. فإن كان على الإنسان جنابة وكان عليه حدث أصغر ونوى استباحة الصلاة من الحدث الأكبر والأصغر، وكذلك لو كانت عليه نجاسة فنوى أيضاً من النجاسة؛ فإنه يصح ويجزئه لأن كل واحد قد دخل في ما نواه، وإنما لكل امرئ ما نوى.

وإن نوى أحدها أحد هذه الأشياء: الحدث الأصغر، أو الأكبر، أو النجاسة لم يجزئه عن الآخر. فلو تيمم للجنابة فقط دون الحدث الأصغر، فإنه يباح له ما يباح للمحدث حدثاً أصغر فقط من قراءة قرآن ولبث بمسجد، ولا يباح له أن يصلي ولا أن يطوف ولا أن يمس المصحف؛ لأنه لم ينو الاستباحة من الحدث الأصغر.

ولو أحدث الذي تيمم للجنابة لم يؤثر ذلك في تيممه عن الجنابة؛ لأن تيممه هذا يقوم مقام الغسل، وإنما يتيمم بعد ذلك عن الحدث الأصغر إذا أراد الصلاة.

وكذلك أيضاً إذا تنوعت أسباب أحد الحدثين، يعني: بول وغائط ونوم مثلاً في الحدث الأصغر، أو جنابة وحيض في الحدث الأكبر؛ ونوى الاستباحة من أحدها فإنه يجزئه عن الجميع لأن الحكم واحد، لكن لو نوى الاستباحة من أحدها على ألا يستبيح من غيره لم يجزئه كما قلنا في الوضوء وأولى. إذن؛ "فينوي استباحة الصلاة من الجنابة والحدث إن كانا" يعني إن حصل "أو أحدهما" أو أحدهما - بكسر - الدال -؛ أي ينويها من أحدهما إن لم يكن إلا هو.



وكذلك يصح أن تقرأها أو أحدهما -بضم الدال-؛ إن كانا يعني إن حصل أو أحدهما يعني إن حصل أحدهما، يعني إن كانا يعني حصل أو أحدهما؛ ويكون عطفًا على الضمير في قوله كانا عطفًا على الألف إن كانا يعني حصل أو أحدهما يعني حصل أحدهما وهذا أولى.

قال: "أو عن غسله بعض بدنه الجريح" يعني إن كان التيمم عن جرح في عضو من أعضائه فإنه ينوي التيمم عن غسل ذلك العضو الجريح إن لم يمكنه أن يغسله أو أن يمسحه بالماء، ثم إذا كان هذا الجريح جنبًا فهو مخير: إن شاء قدم التيمم على الغسل، وإن شاء قدم الغسل على التيمم؛ لأنه لا ترتيب هنا لا يشترط الترتيب هنا؛ لأن الترتيب هنا ليس فرضًا في الحدث الأكبر في الطهارة من الحدث الأكبر.

بخلاف ما إذا كان التيمم لعدم ما يكفي من الماء فإنه لا بد أن يتيمم بعد استعمال الماء حتى يصح أنه قد عد الماء كما سبق التنبيه على ذلك.

إذن؛ فلا بد من تعيين نية استباحة الصلاة مثلاً من حدث ونجاسة إذا كان به الجميع كان محدثاً وكان متنجساً حتى يصلي، فلا يكفي أن ينوي أحدها عن الآخر، ولا يكفي من هو محدث وجنب أن يتيمم لأحد الحدثين عن الحدث الآخر، ولا يكفي من هو محدث وببدنه نجاسة أن يتيمم للحدث دون النجاسة، لا يكفي ذلك ليصلي، بل لا بد من أن ينوي الجميع استباحة الصلاة من الجميع حتى تصح صلاته.

قال: "فإن نوى أحدها أي الحدث الأصغر أو الأكبر أو النجاسة بالبدن لم يجزئه عن الآخر؛ لأنها أسباب مختلفة، ولحديث: 'وإنما لكل امرئ ما نوى'، وإن نوى جميعها جاز للخبر، وكل واحد يدخل في العموم فيكون منوياً؛ لأنه لكل امرئ ما نوى". ثم إذا تيمم عن الحدثين معاً الأصغر والأكبر؛ **فهل يعتبر الترتيب وتعتبر الموالاة، أو أنهما لا يعتبران لأن الأصغر يدخل في الأكبر؟**

يقول الخلوئي: "لم أر من تعرض له، وظاهر التعليق الذي اقتضاه التشبيه أنهما لا يسقطان لأنهم قالوا: إذا اندرج الأصغر في الأكبر سقط الترتيب والموالاة كالعمرة في الحج؛ فيقتضي- أنهما إنما سقطا لكون الغسل أكثر أفعالاً من الوضوء" يعني كما أن الحج أكثر أفعالاً من العمرة، "وها هنا أفعالهما متساويان". وكذلك أيضاً قال الشيخ عثمان في هداية الراغب: "والظاهر هنا اعتبار الترتيب والموالاة".

قال المؤلف -رحمه الله-: "وإن نوى بتيممه نفلاً لم يصل به فرضاً لأنه ليس بمنوي، وخالف طهارة الماء لأنها ترفع الحدث" فأنت في طهارة الماء قد ارتفع حدثك، فإذا نويت نافلة تصلي الفريضة، وإذا نويت الطواف فإنك أيضاً تصلي فريضة كانت أو نافلة؛ لأن الحدث ارتفع. أما هنا فالطهارة طهارة ضرورة؛ فتستبيح ما نويته وما دونه، ولا تستبيح ما فوقه، وسيأتي بيان الترتيب في ذلك ترتيب المنويات.

والنبي -عليه الصلاة والسلام- قال: "وإنما لكل امرئ ما نوى"، فتستبيح ما نويته وما كان مثله وما كان دونه؛ لأن الحدث قائم لم يرتفع، وإنما يبيح التيمم فعل ما نويته وما كان في رتبته وما كان دونه، ولا يلزم من إباحة الأدنى إباحة الأعلى. فعلى هذا إذا تيممت لنافلة لا تصلي الفريضة، وإذا تيممت لطواف لا تصلي أصلاً كما سيأتي بيان الترتيب في المنويات.

قال: "وإن نوى بتيممه نفلاً لم يصل به فرضاً لأنه ليس بمنوي، وخالف طهارة الماء لأنها ترفع الحدث، أو نوى استباحة الصلاة وأطلق فلم يعين فرضاً ولا نفلاً" يعني قال: نويت استباحة الصلاة من الحدث الأصغر مثلاً، ولم يعين هل هذه الصلاة فريضة أو نافلة؛ قال: "لم يصل به فرضاً ولو على الكفاية، ولا نذراً؛ لأنه لم ينو، وكذا الطواف".

فإذا أطلق نية الاستباحة في الصلاة والطواف بأن لم يعين أنه يتيمم لفرض أو لنفل؛ فإنه لا يفعل إلا النفل في الطواف، وإلا النفل في الصلاة نوى التيمم للطواف وأطلق فيطوف نفلاً فقط، نوى التيمم للصلاة وأطلق فيصلي النافلة فقط، ولا يصلي الفريضة حتى لو كانت فرض كفاية؛ لأنه يقتصر - على الحد الأدنى فقط، ولا نذراً لأن النذر واجب فهو أعلى من النافلة.

قال: "وإن نواه أي نوى استباحة فرض صلى كل وقته فروضاً ونوافل"، وإذا خرج الوقت بطل التيمم كما سنعلم. إذن يصلي جميع الوقت الذي تيمم فيه فروضاً ونوافل؛ لأن الفرض أعلى من النافلة.

قال: "فمن نوى شيئاً استباحه ومثله ودونه" = هذا الضابط هنا في هذا الباب؛ أن من نوى شيئاً استباح هذا الشيء الذي نواه، ومثله يعني ما كان في رتبته، ودونه يعني ما كان أنزل منه في الرتبة، ولا يستباح ما كان فوقه.

"فأعلاه فرض عين، فنذر، ففرض كفاية، فصلاة نافلة، فطواف نفل، فمس مصحف، فقراءة قرآن، فلبث بمسجد"، يقول: أعلى ما يباح بالتيمم فرض العين كالصلوات الخمس = هذا أعلى شيء؛ فإذا نوى استباحة الصلوات الخمس فإنه يفعل كل ما يأتي تحتها يصلي فروض الكفايات، ويصلي المنذورات، ويصلي النوافل، ويطوف فرضاً ونفلاً... إلخ. فأعلى شيء فرض العين كالصلوات الخمس، وصلاة الجمعة.

"فنذر" لأنه واجب عليه بما أوجبه على نفسه، فمن نوى استباحة النذر فإنه لا يصلي فرض العين، لكن يصلي فرض الكفاية، قال: "فنذر، ففرض كفاية" يكون فرض الكفاية بعد النذر، فإذا نوى استباحة فرض الكفاية لا يصلي فرض عين، ولا يصلي نذراً. فالنذر دون ما وجب بالشرع، لكنه أعلى مما وجب بفرض الكفاية.

فإذا نوى استباحة فرض الكفاية لم يصل فرض عين، ولم يصل نذراً، ولكنه يصلي النوافل يصلي فروض الكفايات ويصلي النوافل.

قال: "فنافلة"، هذا يأتي بعد فرض الكفاية؛ فإذا نوى استباحة النافلة فإنه يصلي النافلة ويطوف فرضاً ونفلاً، ولكنه لا يصلي فريضة لا فرض عين ولا فرض كفاية، ولا يصلي نذراً كذلك، وقوله: "نافلة" يعني: مطلقة أو مقيدة، والظاهر أن الراتبة وغيرها في مرتبة واحدة كما بحثه الخلوتي في حاشية المنتهى.

قال: "ففرض كفاية، فصلاة نافلة، فطواف نفل" سكت المؤلف هنا عن طواف الفرض، ومقتضى ما في شرح الإقناع للمؤلف وكذلك في شرح المنتهى أن طواف الفرض أعلى من طواف النفل، ويكون طواف النافلة بعد طواف الفريضة، فإذا نوى نافلة أبيح له أن يقرأ القرآن وأن يمسه المصحف وأن يطوف؛ لأن

النافلة أكد من ذلك كله، لأن الطهارة مشترطة للصلاة ولو نافلة بالإجماع. وإن نوى فرض الطواف استباح نفل الطواف، ولا يستباح الفرض منه بنية النفل كالصلاة.

لكن هنا مسألة: هل يستباح إذا نوى الطواف الركعتين اللتين بعد الطواف وذلك لأنهما تابعتان للطواف، ويثبت تبعاً ما لا يثبت استقلالاً؟ أو لا يستباحهما لأن نفل الصلاة أعلى من الطواف بقسميه الفرض والنفل؟ استظهر عثمان -رحمه الله- الثاني: أنه لا يستباح؛ لإطلاقهم أن من نوى شيئاً لم يستباح أعلى منه.

وقال اللبدي: "إذا أراد أن يطوف ويصلي ركعتي الطواف بتيمم واحد فليتيمم للركعتين ابتداء، لكن الذي يظهر لي عدم صحة هذا التيمم؛ لأن وقت مشروعية الركعتين بعد الطواف، فلا يصح التيمم لهما قبله"، انتهى كلامه، وهذا فيه نظر؛ لأن الحال لا يخلو: إما أنه يتيمم للنفل ابتداء أعم من أن يكون لركعتي الطواف؛ فيستباح به الطواف فرضاً ونفلاً، ويصلي بعده الركعتين، وإما أن يتيمم للطواف؛ فلا يصلي به الركعتين كما بحثه عثمان، وإما أن ينوي بالتيمم ركعتي الطواف ابتداء.

فالذي يظهر أنه يصح إذا كان عند إرادة الطواف؛ لأنهما تابعتان للطواف وليستا أجنبيتين عنه. فإذا تيمم عند الطواف صح له أن يصلي ركعتين متى نواهما بتيممه؛ لأنه شرع فيما تشرع به الركعتان وهو الطواف، والله أعلم.

قال المؤلف: "فمس مصحف، فقرة قرآن، فلبث بمسجد" فإذا تيمم ليمس المصحف؛ فإنه لا يطوف لا فرضاً ولا نفلاً ولا يصلي فريضة ولا نافلة. وإذا تيمم لقراءة القرآن إذا كانت عليه جنابة فتيمم ليقرأ القرآن؛ فإنه لا يمس المصحف. وإذا تيمم للبث بالمسجد؛ فإنه لا يقرأ القرآن لأن ذلك دون قراءة القرآن.

قال الشارح في شرح الإقناع: "سكوتهم عن الوطء يعني بالنسبة لوطء الحائض والنفساء بعد طهرهما يُعلم أنه دون الكل"، وهنا مسألة، وهي: إذا تيمم الصبي لصلاة فرض ثم بلغ، وصلاة الصبي قبل البلوغ يعني نافلة، فإذا تيمم لصلاة فرض ثم بلغ؛ فهل يجوز أن يصلي بهذا التيمم الفروض؟ الجواب: لا، لا يجوز له أن يصلي به فرضاً؛ لأن ما نواه كان نفلاً وهو دون الفرض، بخلاف ما إذا توضعاً لأن وضوءه يرفع الحدث.

قال المؤلف: "ويبطل التيمم مطلقاً بخروج الوقت أو دخوله، ولو كان التيمم لغير صلاة ما لم يكن في صلاة جمعة، أو نوى الجمع في وقت الثانية من يباح له فلا يبطل تيممه بخروج وقت الأولى؛ لأن الوقتين صاراً كالوقت الواحد في حقه" يبطل التيمم مطلقاً: يعني سواء كان التيمم عن حدث أصغر، أو عن حدث أكبر، أو عن نجاسة؛ فيبطل التيمم في كل حال. حتى إذا تيمم الجنب للقراءة واللبث بالمسجد، وحتى تيمم الحائض لوطء زوجها بعد انقطاع دمها.

يبطل التيمم في كل ذلك بخروج الوقت؛ لأنه طهارة ضرورة، ولقول علي -رضي الله عنه-: "التيمم لكل صلاة" فهي طهارة ضرورة تُقَيَّدُ بالوقت كطهارة المستحاضة ومن لديه حدث دائم، وأولى؛ لأن هذه تبيح فقط ولا ترفع الحدث. فلو تيمم في وقت الصبح بطل تيممه بطلوع الشمس، وكذلك لو تيمم بعد شروق الشمس بطل تيممه بالزوال دخول وقت الظهر؛ فيبطل التيمم بخروج الوقت كما لو تيمم في وقت صلاة الصبح يبطل بطلوع الشمس.

ويبطل أيضًا بدخول الوقت كما لو تيمم بعد الشروق فإنه يبطل بالزوال؛ لأن الزوال دخول وقت الظهر فيبطل التيمم بدخول الوقت؛ لهذا قال الشارح: "أو دخوله".

"ولو كان التيمم لغير صلاة" كما عرفنا: لو كان التيمم للقراءة، واللبث بالمسجد، ونحو ذلك، "ما لم يكن في صلاة الجمعة، أو نوى الجمع في وقت الثانية من يباح له فلا يبطل تيممه بخروج وقت الأولى؛ لأن الوقتين صارا كالوقت الواحد في حقه" فلو كان الإنسان قد تيمم وشرع في صلاة الجمعة ثم خرج الوقت بأن أذن العصر- وهو في صلاة الجمعة؛ فإن تيممه لا يبطل مادام في الصلاة، لماذا؟ لأنها لا تقضى، صلاة الجمعة لا تقضى، فلو قلنا بالبطلان لزم عليه فوات الجمعة.

**وهل إذا فرغ من صلاتها يبطل أو لا؟** الظاهر أنه يبطل كما قاله الشيخ منصور -رحمه الله-.

وعُلِمَ من ذلك أن العيد ليس كالجمعة؛ فيبطل تيممه إذا زالت الشمس لإمكان قضاء العيد على صفته بخلاف الجمعة. فإذا زالت الشمس وهو في صلاة العيد بطل تيممه كما بحثه الخلوتي في حاشية المنتهى.

قال: "أو نوى الجمع في وقت ثانية من يباح له" يعني كذلك أيضًا لا تبطل الصلاة إذا خرج الوقت فيما إذا كان الإنسان قد نوى الجمع في وقت الثانية وهو ممن يباح له الجمع لعذر من الأعذار التي سيأتي بيانها -إن شاء الله- في صلاة أهل الأعذار. فلا يبطل التيمم بخروج وقت الأولى، فإن نوى الجمع ثم تيمم في وقت الأولى لها أو لفائتة لم يبطل التيمم بخروج الوقت؛ لأن نية الجمع صيرت الوقتين كالوقت الواحد.

ومفهوم كلامه أنه لو نوى الجمع في وقت الأولى، ثم أخر الصلاة حتى خرج الوقت وهو في الصلاة أو قبل الصلاة أنه يبطل؛ لأنه قال: "في وقت ثانية"، وهذا متعلق بالجمع لا بنوى "إن نوى الجمع في وقت ثانية".

وحيث بطل التيمم؛ فإنه يمتنع عليه ما كان ممتنعًا قبل تيممه. فلو أنه تيمم لقراءة القرآن مثلاً أو تيمم للبت بالمسجد؛ فإذا خرج الوقت يلزمه أن يترك ذلك حتى يعيد التيمم مرة ثانية.

قال: "ويبطل التيمم عن حدث أصغر بمبطلات الوضوء" لأنه بدل عن الوضوء فيأخذ حكمه، "وعن حدث أكبر بموجباته" لأنه أيضًا بدل عن الغسل فيأخذ حكمه؛ "لأن البديل له حكم المبدل، وإن كان لحيض أو نفاس لم يبطل بحدث غيرهما" يعني في غسل الحيض والنفاس إذا تيممت المرأة له فلا يبطل هذا بمبطلات الغسل ولا بمبطلات الوضوء، بل يبطل بوجود الحيض والنفاس.

فلو تيممت بعد طهرها من الحيض من أجل الحيض ثم أجنبت؛ فيجوز لزوجها أن يجامعها، لماذا؟ لأن حكم التيمم للحيض باق لم يرتفع، والوطء إنما يوجب حدث الجنابة، وحينئذ فله أن يجامعها، ولكنها لا تصلي إلا إذا تيممت لاستباحة الصلاة من حدث الجنابة.

"ويبطل التيمم أيضًا بوجود الماء المقدور على استعماله بلا ضرر إن كان تيمم لعدمه، وإلا فزوال مبيح من مرض ونحوه" عرفنا أنه قد يتيمم لعدم الماء، وقد يتيمم لعدم القدرة على استعمال الماء وإن كان موجودًا. فإذا كان قد تيمم لعدم الماء؛ فإنه يبطل التيمم بوجود الماء المقدور على استعماله بلا ضرر إن كان قد تيمم لعدم الماء.

"وإلا فبزوال مبيح من مرض ونحوه"؛ يعني وإن لم يكن التيمم لعدم الماء بل كان لأنه مريض لا يستطيع استعمال الماء، أو به جرح مثلاً لا يستطيع أن يستعمل الماء فتيمم. فإذا زال هذا السبب الذي أباح له التيمم فشفي من مرضه أو من جرحه؛ فإنه قد زال المبيح، وحينئذ فإن تيممه يبطل وعليه أن يستعمل الماء.

قال: "ولو في الصلاة فيتطهر ويستأنفها"، وكذلك أيضاً لو كان في طواف فإنه يبطل إذا وجد الماء وهو في الطواف، فيتوضأ أو يغتسل ويتبدئ حينئذ الصلاة أو الطواف، ولا إعادة على من وجد الماء بعد الصلاة.

قال: "لا إن وجد ذلك بعدها، فلا تجب إعادتها وكذا الطواف" فمن وجد الماء في الصلاة أو في الطواف فإنهما يبطلان فيتوضأ أو يغتسل بحسب ما تيمم عنه ويتبدئ الصلاة أو الطواف.

ولا إعادة على من وجد الماء بعد الصلاة؛ يعني بعد انقضاء الصلاة، ولا بعد الطواف، لكن يستحب لمن وجد الماء في الوقت أن يستعمله ويعيد الصلاة كما بحثه البهوتي في شرح الإقناع، ومحل ذلك في صلاة الظهر وصلاة العشاء لا في الصباح والعصر؛ لأن ذلك وقت نهي. فقوله: "فلا تجب إعادتها" لا ينفي استحبابها.

قال: "وَيُعَسَّلُ ميت ولو صَلَّى عليه، وتُعاد" يعني يُعَسَّل ميت يُمَّم لعدم الماء حتى لو كنا قد صلينا عليه، حتى لو صَلَّى عليه ولم يُدفن حتى وُجد الماء، وتُعاد الصلاة عليه وجوباً حتى لو كانت الأولى بوضوء والمعادة بتيمم.

قال -رحمه الله-: "والتيمم آخر الوقت المختار لراحي الماء أو العالم وجوده ولمن استوى عنده الأمران أولى؛ لقول علي -رضي الله عنه- في الجنب: 'يتلوم ما بينه وبين آخر الوقت، فإن وجد الماء وإلا تيمم'".

هذه مسألة تتعلق بتقديم الصلاة أول الوقت أو تأخيرها لانتظار وجود الماء؛ يقول -رحمه الله-: التيمم آخر الوقت المختار أولى في صور ذكرها، فالتيمم آخر الوقت المختار بحيث يدرك الإنسان الصلاة كلها من تكبيرة الإحرام إلى آخر التسليمة الثانية، التيمم آخر الوقت بحيث تدرك الصلاة كلها قبل خروج الوقت المختار أولى، متى؟ في ثلاثة أحوال:

- أولاً: "لراحي وجود الماء" لمن رجا: يعني غلب على ظنه أن يوجد الماء.
- "ولمن استوى عنده الأمران": يعني استوى وجود الماء وعدمه؛ فهذا أيضاً يسن له أن يؤخر.
- والثالث: "العالم وجود الماء": من يعلم وجود الماء، وهذا من باب أولى؛ فإذا علم وجوده فينتظره أيضاً، يستحب له أن ينتظر.

فيستحب تأخير التيمم إلى آخر الوقت المختار لمن علم وجود الماء أو يرجو وجود الماء أو استوى عنده الأمران.

وبقيت حالتان: وهو من تحقق عدم، أو ظن يعني غلب على ظنه عدم وجود الماء؛ فحينئذ التقديم في حقه أفضل.



قال: "وصفته أي كيفية التيمم: أن ينوي كما تقدم بيان ذلك في صفة النية والتعين، ثم يسمى فيقول: بسم الله، وهي هنا كوضوء" يعني أنها واجبة وتسقط سهوًا، وذلك يشمل التيمم عن حدث والتيمم عن نجاسة بدن كما ذكره البهوتي في شرح الإقناع.

"ويضرب التراب بيديه مفرجتي الأصابع ليصل التراب إلى ما بينها بعد نزع نحو خاتم ضربة واحدة" وهذا وجوبًا؛ فلا يكفي تحريكه لأن التراب لكثافته لا يصل إلى ما تحته، بخلاف الماء؛ فإن كان التراب ناعمًا فوضع يديه بلا ضرب فعلى بهما فإنه يكفي.

قال: "ضربة واحدة"، وهذا هو الصحيح من المذهب: أن التيمم يجرى بضربة واحدة يمسح بها وجهه وكفيه؛ لأن الله - عز وجل - قال: {فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ}، وهذا يحصل بضربة واحدة وتراب واحد، فلا يجب أكثر من ذلك. والمنصوص عن الإمام أحمد: أن السنة في التيمم ضربة واحدة للوجه والكفين؛ قال: "ومن قال ضربتين فإنما هو شيء زاد من فعله ولا حرج عليه"، فيجوز ضربتان لكن الضربة الواحدة أفضل، وقال الإمام أحمد أيضًا: "إن فعل لا يضره".

وقد روي ذلك عن النبي - صلى الله عليه وسلم - في حديث أبي الجهم وعبد الله بن عمر وجابر والأسلع، وفعله ابن عمر - رضي الله عنهما -، لكن مذهب الإمام أحمد استحباب الضربة الواحدة، وهي الثابتة عن النبي - صلى الله عليه وسلم -، والأحاديث في هذا ضعيفة جدا، وهو أيضًا قول أكثر الصحابة كعلي وعمار وابن عباس - رضي الله عنهم -، وأجازوا الضربتين؛ لأن الضربتين في مظنة الاحتياج إليهما، إذ قد لا يكفي التراب الواحد، أو لا يمكن استيعاب الأعضاء بالتراب الواحد بضربة واحدة، ولذلك أيضًا أجازوا المسح إلى المرفق؛ لأنه في الجملة محل للطهارة مع أنه أيضًا قد جاءت فيه أحاديث، وجاء فيه فعل ابن عمر - رضي الله عنهما - وهذا قدر يفيد الجواز ولا يفيد الفضيلة.

فإن قيل: الإمام أحمد يأخذ بالحديث الضعيف فلم يأخذ بالضعيف هنا؟ نقول الحديث الضعيف إنما يؤخذ به إذا لم يكن معارضًا بما هو أصح منه، ويؤخذ به فيما قد عُلِمَ أنه مشروع في الجملة فَيَرْغَبُ في بعض أنواعه بحديث ضعيف مثلاً. وأما أن تثبت به سنة مستقلة = فلا.

وقد صحت الأحاديث في الاقتصار على ضربة واحدة، وفي الاقتصار على مسح الكفين فقط؛ فإن الأحاديث في صفة التيمم لم يصح منها سوى حديث أبي جهم وعمار وهما في الصحيحين، وغيرهما، وما عداهم فضعيف أو مُخْتَلَفٌ في رفعه ووقفه، وعدم رفعه وهو الراجح. وكلا الحديثين ليس فيهما إلا ذكر اليدين، وليس فيهما إلا الضربة الواحدة.

وإن صحت هذه الأحاديث فغاية ما تفيده الجواز؛ لأن الأحاديث الأخرى التي هي أصح كانت بضربة واحدة، وكان المسح فيها إلى اليدين فقط، فغاية ما يمكن أن يقال: أنه يجوز بضربتين، ويجوز أن تمسح إلى المرفقين، وهذا مذهب الإمام أحمد - رحمه الله -.

قال - رحمه الله -: "ولو كان التراب ناعمًا فوضع يديه عليه وعلق بهما أجزأه" يعني من غير ضرب، فالضرب ليس شرطًا.



قال المؤلف -رحمه الله-: "يمسح وجهه بباطنهما أي بباطن أصابعه" يمسح وجهه: يعني جميع الوجه، ويكون ذلك بباطن الأصابع.

"ويمسح كفيه براحتيه استحباباً" يعني يمسح ظاهر كفيه براحتيه لحديث عمار، وقوله: "استحباباً" يعني: فلا يستحب أن يمسح الذراعين كما عرفنا، والمراد هنا أن يمسح ظاهر كفيه براحتيه، أما باطن الأصابع فقد سقط مسحها عند مسح الوجه. وعرفنا أن الترتيب في هذا سقط لأنه يثبت تبعاً ما لا يثبت استقلالاً.

قال: "فلو مسح وجهه بيمينه ويمينه بيساره أو عكس صح" هذا أيضاً راجع إلى قوله استحباباً؛ يعني أن الصفة التي ذكرها هي الصفة المستحبة، لكن لو حصل مسح الوجه ومسح اليدين بغير هذه الصفة فإن ذلك يصح لو مسح وجهه بيمينه، ومسح يمينه بيساره، أو عكس: فمسح وجهه بيساره ويمينه، وخلل أصابعهما فيهما = فإنه يصح. والمراد حيث استوعب محل الفرض بالمسح يعني بعد تخليل الأصابع فيهما، وحيث كان قد استوعب محل الفرض بالمسح لأنه في كلتا الصورتين ظهر الكف الممسوح بها الأخرى يحتاج إلى مسح بتراب. فالمراد حيث استوعب محل الفرض بالمسح.

قال: "واستيعاب الوجه والكفين واجب سوى ما يشق وصول التراب إليه" كما عرفنا الفم والأنف وباطن الشعور.

قال: "ويخلل أصابعه ليصل التراب إلى ما بينها، ولو تيمم بخرقة أو غيرها جاز" لأن المقصود أن يصل التراب إلى محل الفرض.

"ولو نوى" يعني نوى استباحة الصلاة المعينة من الحدث، "وصمد للريح" يعني قصد وانتصب للريح، "حتى عمت محل الفرض بالتراب أو أمره عليه ومسحه به" يعني أمر وجهه على التراب ومسحه به "صح"؛ كما ذكرنا ذلك في أوائل الشرح.

"لا إن سفته الريح بلا تصميد فمسحه به" سَفَت الريح التراب يعني: دَرَّثَهُ وَحَمَلَتْهُ. فإذا سفت الريح التراب: حملته إليه بلا تصميد وبلا قصد فمسحه به؛ فإنه لا يجزئه، فإن سَفَت الريح التراب من غير نية منه فمسحه به أي بالتراب فإنه لا يصح التيمم؛ لأن الله -عز وجل- أمر بقصد الصعيد، ولم يوجد هنا القصد، والله تعالى أعلم.

ونكتفي بهذا القدر، ونقف عند باب إزالة النجاسة، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

## نهاية الدرس السادس والعشرون